بسم الله الرحمن الرحيم

الطريق المسدود والمخرج الممكن في السودان

الصادق المهدي

18 مارس 1992م – 15 رمضان 1412هـ

مقدمة:

السودان هو أكبر قطر أفريقي من حيث المساحة التي تبلغ مليون ميلا مربعا. والسودان مجموعة من الخصوصيات والصفات جعلته فريدا من نوعه. أهم هذه الملفات هي:

حققت الحركة الوطنية استقلالا خاليا من الشبهات، خاليا من أي حبال سرية خفية كالتي صحبت استقلالا كثير من البلدان، والسودان من البلدان الفقيرة القليلة التي ذاقت حقا طعم الحريات: ذاقت طعم نظام حكم نيابي مبرأ من تزوير الانتخابات، وذاقت طعم القضاء المستقل وعرفت مذاق المؤسسات التعليمية العالمية الخالية من أي تدخلات خارجية تشوه مؤهلات القبول وموضوعية الامتحانات، وعرفت مذاق الصحافة الحرة، ومارست النقابية الديمقراطية المستقلة. وعرف السودان منذ استقلاله حتى الآن ستة نظم حكم ديمقراطية وعسكرية كانت له بما حققت وأخفقت مدرسة سياسية عميقة الدرس.

وللسودان عطاء فريد في قضية التأصيل والعصرنة لأن غالبية البلدان ذات الوضع المشابه لا سيما في الشرق العربي:

- إما طردت الإسلام من الحياة العامة مما خلق استقطابا بين حسم سياسي علماني وشارع سياسي إسلامي.
- وإما قامت على جسم سياسي عشائري مما خلق استقطابا بينه وبين شارع سياسي متطلع للمشاركة والتحديث.

إن الجسم السياسي السوداني لم يخل أبدا من التوجه الإسلامي، ولم يخل من التحديث.

وللسودان تجربة فريدة مرة ومفيدة من قضية التنوع والوحدة. والسودان يمثل صورة مصغرة لأفريقيا بتراثها الثلاثي: العربي، والأفريقي، والأجنبي.

إن التجربة السياسية السودانية وما فيها من عوامل مذكورة تجعل السودان جامعة فكرية وسياسية لمنطقته.. جامعة ينبغي أن تفكر مليا في دروسها لاستيعابها واستخلاص العبر، وينبغي أن يدرس تجربتها الآخرون لعلهم يتجنبون الأخطاء وينتفعون من الإيجابيات.

في هذه المحاضرة، سوف أتناول أهم معالم التجربة السودانية في الفكرة، وفي السياسة، وفي الاقتصاد، وفي العلاقات الدولية موضحا الطرق المسدودة المشاهدة في هذه المجالات، والمخارج الممكنة في أنفاقها المظلمة. وسوف أتناول في فصل آخر قيمة ما تقرره التجربة السودانية على ضوء الاتجاه الغالب اليوم في الفكر الإسلامي.

الفصل الأول: المسألة الفكرية

1. الاجتهاد الفكري في المنطقة الإسلامية، والصراع بين التراث، والفكر والثقافة الوافدين، أدى إلى قيام أربعة تيارات فكرية رئيسية هي:
   - تيار إسلامي.
   - تيار قومي.
   - تيار لبرالي.
   - تيار شيوعي.

التياران القومي واليساري تراجعا لطائفة من الأسباب بعضها داخلي وبعضها خارجين ولكن السبب المشترك في إجهاضهما هو محاولة القفز فوق الواقع وتعجل النتائج. أما التيار الإسلامي فقد نما عبر المراحل الآتية:

أ. مرحلة أولى في التاريخ الحديث هدفها العام نبذ التقليد، ورفض الهيمنة الأجنبية، وتجديد شباب الإسلام، وبعث الشريعة، وتوحيد البلاد الإسلامية. هذه المرحلة تداخلت فيها دعوات التأصيل والتجديد والتحرير. إنها مرحلة الوهابي في الجزيرة العربية، والشوكاني في اليمن، والألوسي في العراق، والدهلوي في الهند، والفودي في غرب أفريقيا، والسنوسي في المغرب، والأفغاني وعبده في المشرق، إنها مرحلة صاغ أهدافها وعبر عن بعض قسماتها بأقوى صورة المهدي في السودان.

ب. ثم جاءت مرحلة كانت فيها الحركات الإسلامية معبرة عن المقاصد الوطنية في مقاومة الاستعمار، وهي أهداف عبر عنها الجزائري في الجزائر، والخطابي في المغرب، ومصطفى كامل في مصر. ولكن قوة الغزو الفكري والثقافي الغربي، واستحكام القبضة الأجنبية في البد، وضعف الكيان التقليدي هي العوامل التيجعلت كثيرا من المفكرين ورجال الدولة يعبرون عن كراهية الذات والإعجاب بالوافد في صورة عبر عنها د. طه حسين بقوله: "إذا أردنا أن نلحق بالعصر فعلينا أن نقبل الغرب بخيره وشره". هذا الاتجاه التغريبي صحبه انهيار الخلافة العثمانية وتجدد أطماع الحركة التبشيرية المسيحية في إرجاع البلاد العربية إلى الحظيرة المسيحية. وفي وجه هذه الهزائم تكونت الحركات الإسلامية الحديثة وما تفرع منها مثل حركة الشبان المسلمين في 1927م، وحركت الأخوان المسلمين في 1928م.

إن ظاهرة التحرك الإسلامي عمت كل الأوساط الإسلامية: المجال السني، والمجال الشيعي. إن قوة التيار الإسلامي الحالي في عالم اليوم هي ثمرة تراكم الفكر والحركة منذ صحوة القرن الماضي وصحوة هذا القرن. وإزاء القضايا الفكرية الأساسية ينقسم هذا التيار الإسلامي إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

- اتجاه إسلامي شبه خارجي يعتبر أصحابه أنفسهم الفرقة الناجية ويستعدون لحسم المواقف مع كل من لا يؤيد موقفهم بالعنف.
- اتجاه إسلامي تقليدي يعتبر الإسلام حركة ماضوية، ويبحث عن كل معضلة فكرية أو سياسية أو تشريعية في كتب الأقدمين لإيجاد حل لها، هؤلاء لا يرون الإسلام إلا من زاوية ضيقة.. زاوية تطبيق الحدود والمحافظة على المجتمع التقليدي.
  أما الإسلام: البديل الحضاري، والإسلام: النظام الاجتماعي، فبعيد عن تصوراتهم.
- اتجاه إسلامي يعتبر تراثنا كله ليس ملزما إلا ما كان قطعي الورود وقطعي الدلالة من نصوص الوحي. هذه القطعيات ملزمة للمسلم في كل زمان ومكان، ولكن ما عداها يدرس للإحاطة دون
- الإلزام. هذا الاتجاه يستصحب فكر ومعارف العصر، ويعتبر التوجه الإسلامي بناءا مستقبليا ذا عطاء عالمي.

إن الاتجاهين الأول والثاني في ظروف العصر الحدث يدخلان في طريق مسدود، ويعزلان نفسيهما من المجتمع، ويعطيان مبررات لمكائد الأجنبية. وهما يجدان أن العنف هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لهما لتحقيق أهدافهما. والعنف يجر إليهما القمع والإخفاق، فإن نجح العنف في شكل استيلاء عسكري على السلطة فسوف يواجه محظورين:

الأول: كما قال منير شفيق: الانقلاب العسكري ينهي السلطة السابقة كما ينهي الحركة السياسية التي أطلقته وانتمي إليها. وذلك لأن صانعي الانقلاب سيكونون هم السلطة القادمة والله أعلم ما يحدثون.

الثاني: إن فرض اجتهاد شريحة واحدة على الآخرين يحدث استقطابا إسلاميا ووطنيا يعزل أصحابه داخليا ويعرضه للخطر الخارجي.

2. لقد نما التيار اللبرالي في بلداننا مستمدا وجوده من عوامل وافدة صحبت الاستعمار ونفوذه. صحيح أن كثيرا من التيارات اللبرالية استقلت برأيها السياسي وصارت حربا على الاستعمار من الناحية السياسية- لذلك، فإن بعض أنصار اللبرالية العلمانية هم وطنيون تربوا في بيئة كانت فيها اللبرالية العلمانية هي التيار الفكري والثقافي الغالب، ولم يكن لتيارات التأصيل شأن، بل كان الفكر والثقافة غير الوافدين في حالة تعفن طارد. هؤلاء اعتبروا الإسلام قرين التخلف، وتمسكوا بالوافد تخلصا من "التخلف"- ولكن، بعض شرائح التيار اللبرالي العلماني لا دينية، ونتمنى لهذا التيار حفاظا على حرياتها الشخصية وأهوائها، وبعض شرائح التيار اللبرالي العلماني متتلمذة للغرب تتطلع للالتحاق به. إن أكثرية الشرائح العلمانية اللبرالية قابلة للمخاطبة والإقناع بأن الإسلام ليس مردفا للتخلف، وأن حضارة الغرب ليست مرادفة للتقدم.

استعدادا للتعامل مع الحضارة الغربية، ومخاطبة لشرائح العلمانية اللبرالية الجادة وغير العملية، ينبغي أن نقر بوضوح أن الحضارة الغربية قد أفلحت في الآتي:

أ. استعدادا للتعامل مع الحضارة الغربية، ومخاطبة لشرائح العلمانية اللبرالية الجادة وغير العميلة، ينبغي أن نقر بوضوح أن الحضارة الغربية قد أفلحت في الآتي:

- إيجاد قيم، وإقامة نظم ووسائل لتحقيق وفرة الإنتاج في كل مجالات الاقتصاد.
- وضع نظم وأحكام وضوابط لحل إشكال بناء تكوين عسكري فاعل وخاضع لإمرة القيادة المدنية الشرعية.
- كفالة الحريات الأساسية.
- تطوير المعارف في كل المجالات وتطوير معرفة العلوم الطبيعية والبحث العلمي وتطوير التكنولوجيا.

ولكن مع هذه الإنجازات الضخمة، فإن الحضارة الغربية أخفقت في:

- إشباع المطالب الروحية للإنسان.
- إشباع المطالب الخلقية.
- إرضاء المطالب العاطفية.
- التعامل العادل مع الحضارات الأخرى، والحرص على اعتبار حضارتهم مقياس لحضارة الإنسان كلها.

الطريق المسدود هو الذي يسير فيه الماضويون الذين يقدسون الوافد من الماضي دون تمييز قاطع بين حقائق الوحي الملزمة، وتفاسير واستنباطات وأحكام الرجال غير الملزمة.

والطريق المسدود الآخر هو الذي يسير فيه الذين يتعلقون بالوافد من الخارج دون تمييز واضح بين النافع وذي القيمة الكلية لاستصحابه، والضار وذي القيمة الذاتية لتجنبه.. والحل الممكن في هذا المجال هو فكر صحوي إسلامي يلتزم بالقطعي الورود والدلالة من نصوص الوحي. ويفتح مجال الحوار والتعايش مع كل الفكر الآخر ويستصحب النافع من كل التراث الإنساني.

الفصل الثاني
المسألة السياسية

1. إن تاريخ الإنسان سفر مفتوح، مكتوب فيه بحروف واضحة: إن ما تحقق بالسيف وحده ينقضه السيف يوما.. وأن النظم التي تقوم على الإكراه والعصا الغليظة والقهر تستفز الناس لمقاومتها بالعنف يوما، مما يورث البلاد المعنية حمامات الدم.

كذب الذين قالوا إن الإسلام انتشر بالسيف، وكان أوضح بيان لحققة انتشار الإسلام ما جاء في كتاب الأستاذ أرنولد: الدعوة للإسلام،نعم، لعب السيف دورا كبيرا في تاريخ الإسلام، ولكنه في فترات الصحة الإسلامية كان دور دفاع عن حرية الدعوة، وعن النفس، ولم يكن أبدا للعدوان ولا لنشر الإسلام بحد السيف.

فالقاعدة هنا: لا إكراه في الدين. ولكن في تاريخ الإسلام كثيرون استخدموا السيف في غير موضعه وفتحوا بذلك صفحات القهر والعنف وحمامات الدم في التاريخ الإسلامي.

إن الباب الدموي الذي فتحه المشهد الآتي ظل مفتوحا يؤرق أهل القبلة في كل مكان، ويبرر سلسلة الثروات والاغتيالات والحروب الأهلية. إنه المشهد الذي ترتب على أخذ البيعة إكراها ليزيد: روى الطبري أنه عندما امتنع عن بيعة يزيد كل من الحسين بن علي، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمر، وعبد الله بن عباس ومن أيدهم طلبهم معاوية للبيعة فأبوا، فجمعهم وقال لهم: إني كنت أخطب فيكم فيقوم القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس فأصفح، وإني اليوم قائم بمقالة، وأقسم بالله لئن رد علي أحد منكم كلمة في مقامي لا ترجع إليه كلمة غيريها حتى يسبقها السيف إلى رأسه!.. وأمر معاوية صاحب حرسه بذلك، ثم أخذهم معه وصعد المنبر، وقال: هؤلاء خيار المسلمين قد بايعوا ليزيد، فبايعوا على اسم الله، فبايعوا الناس!!.

هكذا انفتحت صفحة نطالع فيها مقتل الحسين، والتمثيل بجسمه، وخروج ابن الزبير وصلبه، ومراشقة القهر والعنف التي بلغت غاية الدموية على لسان أبي العباس "السفاح" عندما وضعت أمامه رأس آخر خليفة أموي، قال:

لو يشربون دمي لم يرو شاربهم ولا دماؤهم للغيظ تـــــروني

وتاريخ السودان الحديث شاهد على أن نظم الإكراه هي التي تفتح أبواب الحرب الأهلية وتكرار محاولات الانقلاب وإكثار أحكام الإعدام لأسباب سياسية.

لقد مر السودان في تاريخه الحديث على ثلاثة نظم ديمقراطية. ومع ما فيها من إيجابيات فإنها أظهرت عللا ملموسة، خلاصتها:

- تكوين الأحزاب السياسية مرآة للتخلف الاجتماعي والسياسي الذي تعاني منه كل وجوه الحياة في البلاد مما جعل الأحزاب كمنظمات سياسية في الغالب ضعيفة التكوين مفتقرة للديمقراطية في تركيبها الداخلي. هذا على تفاوت بين الأحزاب في هذه الأمور.
- التكوينات النقابية أيضا كانت مرآة للتخلف الاجتماعي الذي تعاني منه البلاد، مما أضعف تكوينها الداخلي ودفع بها لمزايدات ضارة.
- خلل العلاقة بين القيادة المدنية الشرعية والقوات المسلحة، خلل أدى لاتخاذ استقلالية المؤسسة العسكرية من القيادة السياسية وسيلة للمحافظة على قومية القوات المسلحة. فإذا أضفنا إلى هذه الظاهرة نزعة الانقلابية التي تفشت في كثير من الأوساط العسكرية- وجعلت كثيرا من الضباط وهم في أول السلم كملازمين يخططون للانقلابات العسكرية- إذا أضفنا هذه النزعة لذلك الخلل لاتضح لنا افتقار العلاقة المدنية العسكرية لإصلاح جذري يكفل انضباط القوات المسلحة في تكوينها الداخلي والتزامها بالامتثال لأمر الشرعية الدستورية.
- خلل في فهم مبدأ استقلال القضاء، مما أدى لممارسة استقلال القضاء دون الضوابط الأخرى، وهي حيدة القضاء، وحيدة القضاة، وتناسق استقلال القضاء مع أجهزة الدولة الأخرى عن طريق الموازنات المعهودة في البلاد الديمقراطية الناجحة.
- عشوائية في ممارسة حرية الصحافة، مما خلط بين الحرية والفوضى.

هذه العوامل مع حقيقة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعاني منه البلاد أدت إلى إضعاف الأداء الديمقراطي وتعرض النظام للتآمر والانقلاب.
ولكن مهما قيل عن الديمقراطية، فهي أفضل من كل الخيارات الأخرى. وكما قال د. إحسان حتحوت: "إن الاستبداد يئد الأمم. والقائل بن الأمة لم تهيأ للديمقراطية بعد هو كإنسان يحمل طفله على كتفه على الدوام لأنه لم يتعلم المشي، وينسى أن الطفل بهذه الطريقة لن يتعلم المشي"!
والشاهد من التجربة الديمقراطية السودانية عبر مراحلها الثلاث هو أنها كانت بكل المقاييس من الأولى إلى الثالثة متدرجة إلى الأحسن. وقد فصلت هذه الحقيقة في كتابي "الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة".
إن الدرس المستفاد من التجارب الديمقراطية في السودان هو إقرار أنه لا بديل للنظام الديمقراطي. وإقرار أن الممارسة السودانية كشفت عيوبا في التجارب الديمقراطية يستحسن إصلاحها.
ينبغي الالتزام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإفساح المجال لاتفاق وطني جامع حول الإصلاحات المطلوبة لحماية الممارسة الديمقراطية من العيوب المذكورة.

2. إن في السودان موروثات سممت الجسم السياسي السوداني، وشوهت العلاقة بين المجموعات الدينية والعرقية في السودان. وشوهت توزيع الثروة والخدمات في البلاد، وأثارت نزاعا حول الهوية السودانية.. هذه الموروثات واستغلال أعداء السودان لها، وإخفاق أهل الوطن في علاجها، سببت للبلاد عناء كبيرا، وأهدرت دما كثيرا، ولكن لا سبيل لحسم آثارها وحل إشكالاتها عن طريق العنف فطريق العنف مسدود.. جنوب السودان وحده أكبر حجما من نيجريا، ويتاخم خمس دول تشابهه في التكوين البشري، ولا يمكن إرغامه على اتخاذ هوية أخرى بالقوة.
التنافس الديني، والدعوة للدين بالتي هي أحسن، والتمازج الثقافي، والاختلاط العرقي، كلها حالات ممكنة في ظل السلام.
إن الحرب والاستقطاب والعداء يشكلون حواجز طاردة للإسلام والعروبة في الجنوب، ولكن السلام والتعايش يتيحان مجالا واسعا للامتزاج والتفاعل.
ومثلما أن طريق الحرب مسدود، فإن محاولة فرض برنامج شريحة سياسية واحدة على البلاد بالقوة سوف تعزل نفسها في الشمال وفي الجنوب.
المخرج الممكن هو الاستفادة من دروس الماضي والاعتراف بالمظالم والسلبيات والجلوس في مؤتمر قومي دستوري جامع يضع أساسا تعاقديا جديدا للكيان السوداني.

3. لقد اتخذ النظام السوداني الحالي إجراءات سياسية جديدة في عام 1992م أدت لاتخاذ ميثاق للعمل السياسي، وقيام مجلس وطني انتقالي،والتخطيط لمؤتمرات شعبية... الخ.
هل هذه الإجراءات في طريق مسدود؟. أقول:
الميثاق القومي للعمل السياسي الذي أصدره النظام السوداني نص في البند 22 منه على الآتي: "يقوم نظامنا السياسي على إعلاء قيم الحق والحرية والكرامة والعدالة ورعاية حقوق الإنسان كما وهبها الله لعباده وأقرتها الشرائح السماوية والمواثيق الدولية والإقليمية التي انضم إليها السودان. وخاصة ما اتصل منها بحرية الاعتقاد والعبادة والعمل والرأي والتعبير. وألا يروع الإنسان أو يرهب أو يهاب وألا يقوم قيد على حريته ولا يحبس ولا يتحفظ عليه إلا وفق قانون عادل وبرقابة قضائية. وكل تعد على الحرية أو حجر عليها أو تضييق لمنافذها لا يعد مجرد اعتداء على حق من حقوق الفرد أو المجتمع البشري فحسب، بل يعتبر تحديا لإرادة الخالق عز وجل فحرية الكلمة وأمانتها صنوان متلازمان".
هذا نص أصدره النظام الحالي في السودان، وأهل السودان يعيشون على يديه واقعا مختلفا تماما. بين هذا النص وبين الواقع المشاهد بعد المشرقين.. أنه موقف عديم المصداقية. أما المؤتمرات الشعبية فإنها بناء هرمي يقوم على تصعيد الأفراد من قاعدة الهرم إلى قمته. إنه اقتباس من التجربة الليبية دون مراعاة لظروف السودان المختلفة تماما.
وما دام المواطن الذي يراد له أن يجتمع في القاعدة لا يطمئن لحقوقه ولحرياته الأساسية، ويتعرض للحبس وللمتابعة والتهديد فكيف تكون اجتماعات التصعيد حرة؟، وكيف تكون لنتائجها قيمة ديمقراطية؟ وأين الإشراف من جهة محايدة نزيهة، تراقب سلامة إجراءات التصعيد؟

أما المجلس الوطني الانتقالي فيكفي أنه كله بالتعيين، ولا يمكن ادعاء أنه يمثل الشعب السوداني أو ينوب عنه.. وكل المجالس التشريعية التي قامت في السودان- حتى المجلس المركزي ومجلس الشعب وقد قاما في ظروف استبداد عسكري- أفضل منه نيابة وأكثر صلاحيات.
كل هذه التصرفات. خطى في طرق مسدودة، والطريق الصحيح هو إقرار الالتزام بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية وبحتمية الديمقراطية، والاستفادة من كل تجارب السودان الماضية، ودعوة كل الأطراف السودانية إلى اجتماع شامل للاتفاق على نظام يكفل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويحول دون المنكرين: الفوضى والاستبداد.

الفصل الثالث
المسألة الاقتصادية

1. الاقتصاد السوداني الحديث قام على أسس رأسمالية تنازعتها معالم اشتراكية معتدلة.. اشتراكية وصلت في الفترة الأولى من نظام جعفر نميري درجة من الهوس الاشتراكي ثم تراجعت.

لقد ارتفع منذ حين شعار الاقتصاد الإسلامي، وكتب عنه بإسهاب صديق الباكستاني، ومحمد باقر المصدر العراقي، واجتمع حوله علماء ومفكرون في مؤتمر جدة في عام 1976م، ومؤتمر آخر في إسلام أباد في 1983م. وكثرت حول شعار الاقتصاد الإسلامي المؤلفات الفردية والاجتهادات.. ولكن مفهوم الاقتصاد الإسلامي لم يزل في بداية الطريق، فقد قال كثير من الفقهاء، إن هذا الموضوع هو محل اختصاصهم لأنه فرع من الفقه، وقال كثير من الاقتصاديين إنه محل اختصاصهم هم لأنه فرع من الاقتصاد.

الفريق الأول يجهل الاقتصاد، والفريق الثاني يجهل الفقه.. واللقاح ما زال في أول الطريق. لذلك لا يمكن القول أن هنالك نظرية اقتصاد إسلامي كاملة صالحة للتطبيق الآن.

لقد قامت تجارب مصرفية إسلامية ولكنها ما زالت من ناحية التنظير والتطبيق في بداية الطريق لأنها لم تجد بعد بديلا حقيقيا لسعر الفائدة في وظائفه المختلفة، واعتمدت كثيرا على المرابحة في التمويل التجاري وعلى بيع المسلم في التمويل الزراعي، وكلاهما تتعلقان بتمويل للمدى القصير، وحتى في المدى القصير تمثلان معاملة أكثر استغلالا من سعر الفائدة.

لذلك نستطيع أن نقول أن اقتصاد بلادنا هو رأسمالي بالصفات المعلومة مع وجود بعض ملامح اشتراكية وبعض صيغ إسلامية مختلف عليها.

2. لقد كان الاقتصاد السوداني حتى عام 1969م مجديا يسبح ورأسه فوق الماء، بدليل التوازن الداخلي بين الإيرادات والمصروفات، والتوازن الخارجي بين الصادرات والواردات، ومستوى الإنتاج العالي في القطاعين الخاص والعام، ووجود برنامج تنموي معتمد على موارد البلاد الذاتية، وغياب المديونية الخارجية. وكانت قيمة العملة الوطنية مرآة لكل هذه المؤشرات الصحية.. لقد كان الجنيه السوداني يساوي 3.5 دولارا أمريكيا.

جرد النظام المايوي السودان من جدواه المالية والاقتصادية،وجعله اقتصادا معجزا من الناحية المالية، كسيحا من الناحية الاقتصادية. وكانت السنوات الأربع التي أعقبت نهاية النظام المايوي سنوات محاولة لاسترداد جدوى الاقتصاد الوطني السوداني. وكانت نصائح صندوق النقد الدولي للحكومة السودانية أن تتبنى اقتصاد السوق الحر وسيلة للإصلاح المالي والاقتصادي بينما كان للحكومة الوطنية الديمقراطية رأيها في برامج الإصلاح الاقتصادي، ثم أطيح بالنظام الديمقراطي، وجرب النظام الجديد برامج مختلفة، وانتهى إلى إعلان الالتزام باقتصاد السوق الحر في فبراير 1992م.

إن نظرية اقتصاد السوق الحر هي التي عبر عنها آدم سميث أبو الاقتصاد الرأسمالية الغربي "أقول الغربي لأن أباه الحقي التاريخي هو عبد الرحمن بن خلدون"، عبر عنها آدم سميث بقوله: دعه يفعل ما يشاء في الاكتساب وفي إطار هذه الحرية الفردية فإن الجميع إذ يحققون مصالحهم الذاتية يحققون المصلحة العامة.

هذا الرأي شجبه الفكر الاشتراكي الذي قال إنه أدى لاستقطاب المجتمع بين طبقة مالكة وطبقة مستغلة... أي أن الحرية المشار إليها تكون على حساب العدالة. ولكن الفكر الاشتراكي في صورته الشيوعية عجز عن تحقيق مقولاته فتهاوى مؤيدا دعوى الاقتصاد الرأسمالي ضده. هكذا صار للاقتصاد الرأسمالي تأييد جديد في الفكر الحديث.

ومهما كان من أمر الاقتصاد الاشتراكي، فإن اقتصاد السوق الحر ليس دائما صحيحا، وربما لزم تقييده لأسباب تنموية لصالح الصناعات النامية، أو أسباب اجتماعية لصالح العدالة الفئوية والإقليمية، أو بيئوية لمنع تخريب الثروات الوطنية والموارد الطبيعية، أو وقائية للحيلولة دون بطش السوق العالمي بالسوق الوطني الهزيل.. وهكذا.

ولكن، حتى إذا صح اختيار اقتصاد السوق الحر فلا سبيل لنجاح البرنامج إلا إذا توافر شرطان: الأول: اتفاق داخلي يقوم على خطة مدروسة تقبلها كل الجهات الفاعلة في الميدان الاجتماعي، والثاني: اتفاق خارجي يحمي الاقتصاد الوطني من أعباء الدين الخارجي، ويضع ترتيبات احتياطية مساعدة لبرنامج تحرير الاقتصاد.

إن الذين جربوا الإصلاح الاقتصادي والعالمي عن طريق إقامة اقتصاد السوق الحر بضربة واحدة وحققوا بعض النجاح، إنما حققوه بسبب توافر ذينك الشرطين.

أما طروق التجربة دون الشرطين، ودون الدراسة اللازمة فهو كمن قرر القفز من طائرة محترقة – وهو قرار سليم- ولكن دون مظلة.. وهو قرار سيعرف نتيجته أهل القافز الهمام في مستشفى الحوادث أو المشرحة!.

3. في خلاصة شديدة، الاقتصاد السوداني يعاني من:

- اختلال في التوازن الداخلي، أي عجز الإيرادات عن المصروفات بما يزيد عن 50%.
- اختلال في التوازن الخارجي، أي عجز الصادرات عن الواردات بما يزيد عن 60%.
- مديونية خارجية بلغت الآن أكثر من 15 بليون دولار، فوائدها السنوية تبلغ 1.5 بليون دولار.
- تدني في الإنتاج من أهم أسبابه ارتفاع تكاليف الإنتاج، وقلة المدخلات الزراعية والصناعية.
- العجز الداخلي والخارجي معناه عدم وجود رصائد للصيانة وللتنمية إلا ما يجود به المانحون.. وقد توقف الآن.
- عدم الثقة في الاقتصاد الوطني مرآتها الدالة عليها:

تغريب الثروة الوطنية بحيث تبقى مدخرات السودانيين المغتربين في الخارج، وتهرب مدخرات السودانيين المقيمين إلى الخارج. هذان العاملان جعلا مدخرات السودانيين بالخارج تفوق 30 بليون دولار الآن.

والدليل الآخر على سوء أداء الاقتصاد السوداني هو انهيار قيمة العملة الوطنية كالآتي:

1969م الدولار الأمريكي يساوي 33 قرشا.
1985م الدولار الأمريكي يساوي 7 جنيهات.
1989م الدولار الأمريكي يساوي 16جنيها.
1992م الدولار الأمريكي يساوي 110 جنيها.

الأسئلة الصحيحة في هذا الصدد: هل الإجراءات الأخيرة كفيلة بتحقيق التوازن الداخلي؟.

هناك مجهودات أكبر في تنويع وتحصيل الضرائب مما يزيد الإيرادات. ورفع الدعم عن أسعار بعض المواد يقلل المصروفات. ولكن هناك بنود صرف جديدة سوف تزيد المصروفات. وهي تزايد الصرف العسكري بسبب الحرب، وتزايد الصرف الأمني بسبب القهر. ثم هناك وجوه صرف أخرى تتزايد: صرف إداري لتمويل الحكم الفدرالي، وصرف سياسي لتمويل النظم السياسية الجديدة، وصرف إعلامي لتحسين وجه النظام.

الإجراءات الجديدة لن تزيل العجز الداخلي بل سوف يزيد.

أما التوازن الخارجي فلا يرجى نقص في فاتورة الاستيراد.. أما حصيلة الصادرات فسوف تقل بسب الخطأ في التركيبة المحصولية، والقرار غير الحكيم بزراعة القمح على حساب القطن. والمصدر الثاني لإيرادات العملة الصعبة هو تحويلات المغتربين، والدلائل كلها تشير إلى أنها لن تزيد بل سوف تنقص. والمصدر الثالث هو الدعم الخارجي من دعم لميزان المدفوعات وقروض سلمية وغيرها، وهذه متناقصة إلى زوال..

إن العجز الخارجي السوداني سوف يزيد.

أما الإنتاج الزراعي والصناعي فإن رفع الدعم المفاجئ عن كل السلع دون تمييز ما بين الإنتاجي والاستهلاكي منها سوف يؤدي لرفع تكاليف الإنتاج لدرجة تصيب الإنتاج بشلل. هذا كما أن إجراءات تحرير الاقتصاد دون مراعاة لظروف المواطنين وقوتهم الشرائية عاجزة تماما أمام غلاء الأسعار. هذا معناه انكماش الطلب في وقت يريد فيه المنتجون رواجا لمنتجاتهم بأسعارهم الجديدة لتغطية تكاليف الإنتاج الباهظة.

إن القرار بشأن اقتصاد السوق الحر لا يمكن أن تتخذه شريحة سياسية واحدة. وإن لزم فينبغي أن تدرسه وتتخذه الإرادة السياسية السودانية القومية، وتستعد لتبعاته وتضع ضوابطه، وتحدد أولوياته، وتتفق على مراحله.

وعلى أساس الاتفاق الوطني بشأن الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يتم اتفاق خارجي يحمي الاقتصاد الوطني من آثار الدين الخارجي،ويضع ترتيبات احتياطية مساعدة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. هذا هو المخرج، وإلا كان التورط في نفق مظلم.

الفصل الرابع
المسألة الخارجية

أهم ظاهرة في هذا المجال هي أن أوطان العرب والمسلمين بلغت في القرن الماضي درجة من الضعف والانحلال صارت معها في حالة قابلية للاستعمار كما قال مالك بن نبي. وعندما اقتحم الاستعمار هذه البلدان بغزوه العسكري والسياسي والاقتصادي والفكري والثقافي فإنه استمال كثيرا من الشرائح الاجتماعية لبرنامجه.

وفي بداية القرن العشرين توالت النكبات في الشرق الإسلامي لدرجة أثارت أطماع التبشير المسيحي في تنصير المنطقة. لذلك قررت الفصائل المسيحية في مؤتمر عقدته في القدس في عام 1994م أن هدفها تنصير العالم في جيل واحد.

لقد تمكن الاستعمار في بلاد الشرق ثم واجهته مقاومة، وواجه تناقسا بين دوله مما أضعف قبضته وأدى لانحسار وجوده العسكري والسياسي المباشر. استقلت بلدان الشرق، ولكن بقي الاستعمار مهيمنا اقتصاديا وفكريا وثقافيا.

لقد اتخذ عالمنا مواقف عديدة من الحضارة الغربية الوافدة: على طرف منها موقف الدعوة المهدية في السودان، والوهابية في الجزيرة العربية وهو موقف المواجهة والطرد، وعلى الطرف الآخر موقف الفكرة الكمالية في تركيا، وموقفها الانخراط في الحضارة الغربية باعتبارها المستقبل والعصر الحديث.

وما بين هذين الموقفين تعددت مواقف توفيقية أهم روادها جمال الدين الأفغاني، وتلاه كثيرون.

أما الدعوة المهدية ودولتها فقد أحاطت بها القوى الاستعمارية ومزقت قوتها العسكرية في موقعة كرري.

وأما تركيا الكمالية فقد قاوم مشروعاتها التغريبية الشعب التركي يقوده كثيرون أمثال بديع الزمان سعيد النورسي.

إن الدروس المستفادة عبر تاريخنا الحديث من التعامل مع الوجود الآخر الدولي هو أن العداء والقطيعة التامة في ظروف هذا العصر عسيرة لدرجة الاستحالة. أما الامتثال للوجود الآخر الدولي فهو مرفوض تراثيا وشعبيا.

أ. بعد الحرب العالمية الثانية "39- 1945" تطور النظام الدولي إلى نظام الأمم المتحدة. نظام الأمم المتحدة هو محاولة لتنظيم وتقنين العلاقات الدولية تحت نوع من وصاية الدول المنتصرة في الحرب، ورغم ذلك، فإن في نظام الأمم المتحدة إيجابيات هي: الاتفاق على وثيقة حقوق الإنسان، الاتفاق على ميثاق الأمم المتحدة، إقامة جمعية عمومية هي بمثابة برلمان للدول الأعضاء، إقامة علاقات بين الدول على أساس السلام والتعاون الدولي، إقامة المنظمات المتخصصة لتنظيم التعاون الدولي في مجالات الحياة الهامة، وإيجاد منبر هو مجلس الأمن للتصدي لقضايا السلام والأمن الدولي.

ولكن هذه الإيجابيات قعد بها نشوب الحرب الباردة بين معسكري ناتو ووارسو.. هذان المعسكران أدارا العلاقات الدولية على أساس الحرب الباردة، وهي حرب فيها كل مقتضيات التنافس والصراع إلا إطلاق النيران.

واستطاع المعسكران تجاوز التزاماتهما الدولية بموجب نظام الأمم المتحدة عن طريق وسائل خفية مثل وكالة المخابرات المركزية "CIA"، ولجنة الدولة للأمن "KGB"، وما التحق بهما وتعاون معهما من أجهزة مماثلة. وفي أوائل التسعينيات حدثت تطورات جديدة هي:

أ. انهيار المعسكر السوفيتي مما أزال طرفا في الحرب الباردة ووضع حدا لها.

ب. تنامي وجود دولي آخر صار له وزن أكبر مثل اليابان وأوربا الغربية التي خطت خطوتها الثانية نحو إقامة الولايات المتحدة الأوربية. وزاد إحساس الكتل الإقليمية في القارات المختلفة بضرورة تحقيق مزيد من التضامن.

ت. انهيار المعسكر الشرقي دعم المعسكر الغربي سياسيا وعسكريا، وانتصار التوجه اللبرالي السياسي الاقتصادي دعم الموقف الغربي فكريا ومعنويا. وبدا لكثيرين أن الذي سوف يحدث في عالم اليوم هو هيمنة أمريكية تجعلها شرطيا عالميا.

ولكن ينبغي أن نتأمل الحقائق الآتية:

1. أمريكا تعاني من ضعف ذاتي، ضعف حضاري جعلها ميدانا للعنف والشذوذ والمخدرات وغيرها من ظواهر الجوع الروحي والعاطفي، وضعف اقتصادي جعلها أكبر دولة مديونة

في العالم وغير قادرة على التغلب على عجزها المالي، وضعف اجتماعي جعلها تعيش الفقر وسط الثراء والتوتر في العلاقات العرقية واللونية وهلم جرا.

2. بعد انحسار الاستقطاب بين الغرب والشرق برزت تعددية جديدة في مراكز النفوذ العالمي، تعددية ستلعب فيها اليابان وأوربا والصين دورا أكبر.
3. قويت في كل أنحاء العالم تيارات التأصيل، والبحث عن الجذور، والتطلع للعدالة في التعامل، وهي متجهة إلى مزيد من القوة.
4. برز إدراك عالمي يسنده الرأي العام العالمي يهتم بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.